



الوكالة الوطنية للإعلام

نحاس وفنيش اعلنا ٥ إدارات عامة حصلت على دعم برنامج الجودة

الثلاثاء ٢٧ آب ٢٠١٣ الساعة ١٤:٣٢



[More Sharing Services](#) on email [Share](#) on twitter [Share](#) on facebook [on print](#) [Share](#)

وطنية - اعلن وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس والتنمية الادارية محمد فنيش، اسماء خمس ادارات عامة تم اختيارها للحصول على دعم برنامج الجودة الممول من الاتحاد الاوروبي، وهي: المعهد الوطني للإدارة، الجامعة اللبنانية، المديرية العامة للامن العام، المديرية العامة لقوى الامن الداخلي - شرطة بيروت والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وتم الاعلان في مؤتمر صحفي عقده الوزيران نحاس وفنيش، ظهر اليوم في وزارة التنمية الادارية، في حضور المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم، رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور عدنان السيد حسين، رئيس مجلس الخدمة المدنية بالانابة انطوان بدران، ممثل المديرية العامة لقوى الامن الداخلي قائد شرطة بيروت العميد ديب طيبي، المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي، القائم باعمال بعثة الاتحاد الاوروبي في لبنان ديفغو اسكالونا وعدد من المديرين العاملين في الادارة الرسمية.

برو

استهل المؤتمر بكلمة لمدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد الدكتور علي برو، رحب فيها بالحضور، مشيراً إلى أن المؤتمر هو "للاعلان عن أسماء الإدارات العامة المؤهلة التي تم اختيارها للمشاركة في تلقي الدعم الفني والاستشاري والتدريب من برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة، الممول من الاتحاد الأوروبي، استكمالاً للمبادرة التي أطلقها معالي الوزيرين نقولا نحاس ومحمد فنيش في ١٨ نيسان الماضي، وبعد قيام خبراء البرنامج بدراسة تقييمية أولية للإدارات العامة المتقدمة، بحيث تم اختيار الإدارات المؤهلة للمشاركة في المبادرة، بناء على معايير علمية وضعها خبراء البرنامج".

وأوضح أن "هذه الإدارات العامة الخمس التي اختيرت، هي الأكثر جهورية للاستفادة من الدعم، لكن هنالك عدة إدارات أخرى راغبة وشبه جاهزة للمشاركة وتلقي الدعم، لكن خطة عملنا تضمنت دعم خمسة إدارات عامة فقط في هذه المرحلة. ونأمل أن تتمكن من توفير الدعم لحوالي ١٠ إدارات / مؤسسات عامة، على الأقل في المرحلة المقبلة"، مشيراً إلى أن "هذه المبادرة هي جزء من إطار أوسع وأشمل، للدعم الذي يوفره الاتحاد الأوروبي للسنة التاسعة لبرنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة، لتحديث وتطوير البنية التحتية للجودة في لبنان، بحيث تحاكي مثيلاتها في الدول المتقدمة. وتمكن منتجي السلع ومقدمي الخدمات في لبنان، من التماسي مع المعايير الدولية المطلوبة".

ورأى أن "اختيار هذه المؤسسات المشاركة ليس سوى بداية الطريق، أما الوصول إلى الهدف النهائي في تطبيق نظام إدارة الجودة والحصول على شهادة الأيزو ٩٠٠١ فيتطلب الكثير من الجهد والالتزام والتعاون مع خبراء البرنامج".

اسكالونا

والقى ديفغو اسكالونا كلمة باسم رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي السفيرة أنجلينا أيجهورست، اعرب فيها عن "تعاطفنا وتعازينا لعائلات ضحايا التفجيرات الأخيرة في الرويس وطرابلس. ويجدد الاتحاد الأوروبي التزامه المستمر بوحدة لبنان واستقراره واستقلاله وسيادته وسلامة أراضيه".

وقال: "يعمل الاتحاد الأوروبي ولبنان معا منذ نحو عشرة أعوام في مجالات الجودة وتعزيز البنى التحتية للجودة وضمان الجودة والتحقق ومنح شهادات الجودة، ويهدف دعمنا في هذا المجال بصورة رئيسية إلى تحسين المنتجات اللبنانية لجعلها أكثر قدرة على المنافسة، وتاليا زيادة الصادرات وتنويع الاقتصاد ودعم تنمية القطاع الخاص واستحداث الوظائف. وفي حال استمر تطور القطاعات المربحة وغير المربحة، فيجب أن يتطور القطاع العام كذلك".

أضاف: "في الواقع، يتوقف دعم تطوير الاقتصاد اللبناني على عمل القطاعين العام والخاص جنباً إلى جنب. لذلك ويهدف تعزيز البنية التحتية للجودة في لبنان، نقوم من خلال برنامج الجودة الممول من الاتحاد الأوروبي بدعم نظام موثوق لإدارة الجودة في القطاع العام. وستتولى تنفيذ هذه المبادرة، دعم الجودة في القطاع العام، الوحدة المعنية ببرنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة بالتعاون والتنسيق مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وهما شريكان رئيسيان للاتحاد الأوروبي في مجال التعاون التنموي في لبنان".

نحاس

ثم القى الوزير نقولا كلمة، قال فيها: "نجتمع هنا اليوم بدعوة من برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة والممول من الاتحاد الأوروبي للإعلان عن الإدارات العامة الخمس التي تم إختيارها للحصول على دعم البرنامج برعاية مشتركة من وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ووزير الاقتصاد والتجارة، في حضور سعادة القائم بالأعمال ممثلاً رئيسة بعثة مفوضية الاتحاد الأوروبي في لبنان ورؤساء وممثلي الإدارات العامة التي تم إختيارها".

أضاف: "انطلاقاً من قناعتنا بأن تبني وتطبيق نظام إدارة الجودة في القطاع العام لا يقل أهمية عنه في القطاع الخاص، حرصنا على تضمين خطة عمل برنامج الجودة - المرحلة الثالثة لـ "مبادرة دعم الجودة في القطاع العام" بالتعاون والتنسيق التام مع وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، التي سبق أن أطلقناها مع معالي الوزير الأستاذ محمد فنيش في ١٨ نيسان الماضي. وتتضمن هذه المبادرة تقديم الدعم الفني والاستشاري من قبل خبراء برنامج الجودة

لخمس ادارات / مؤسسات عامة في القطاع العام لتمكينها من تطبيق نظام ادارة الجودة في مجال عملها والحصول على شهادة الايزو ISO 9001. كذلك تتضمن المبادرة اشراك حوالي أربعين ادارة / مؤسسة عامة، التي اعربت عن اهتمامها بهذه المبادرة واجابت على الاستبيان المرسل من قبل برنامج الجودة، في الدورات التدريبية المكثفة على نظام ادارة الجودة".

وتابع: "وبعد إتمام الدراسة التقييمية الأولية للمؤسسات المتقدمة من قبل خبراء برنامج الجودة، تم اختيار خمسة إدارات / مؤسسات عامة، مؤهلة للإشراك في "مبادرة دعم الجودة في القطاع العام" بناء على معايير علمية موضوعية مسبقا من قبل خبراء البرنامج. وهذه الإدارات العامة هي: المعهد الوطني للإدارة "ENA"، الجامعة اللبنانية، المديرية العامة للأمن العام، المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي - شرطة بيروت والصندوق الوطني للضمان الإجتماعي. ولا أخفي عليكم هنا أننا فوجئنا بسرور كبير بنتائج الدراسة التقييمية التي أجريت وبينت أن هناك عدة ادارات ومؤسسات عامة قد قطعت شوطا في تحديث وتطوير نظم عملها الداخلية، وأن بعض تلك الإدارات لا يقل شأنًا وتنظيمًا عن مثيلاتها في الدول المتقدمة. مما لا شك فيه أن الإدارة العامة في لبنان تعاني من واقع صعب ومعقد نتيجة تقادم التشريعات التي ترعى عملها ونتيجة عدم توافر الإمكانيات اللازمة في بعض الحالات".

واشار الى ان "التدخلات السياسية لعبت دورا سلبيا في منع استكمال الإصلاحات الإدارية التي طرحتها وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية من ضمن خطة عمل متكاملة. ولعل أبرز الشواهد على ذلك، هو العدد الكبير من الشواغر في الهيكلية الإدارية الذي ناهز نسبة الـ ٧٠٪، واستبدالها بأنواع مختلفة من التوظيف عبر التعاقد والمياومة. وهنا أترك لزميلي معالي الوزير الأستاذ محمد فنيش الغوص في هذا الموضوع وسبر اغواره، خصوصا أن وزارته قد قامت بجهود كبيرة في هذا المجال ووضعت استراتيجية لتنمية وتطوير الإدارة العامة في لبنان".

واردف: "انطلاقا من رؤيتنا لهذا الواقع، لا سيما لوقوع موظفي القطاع العام تحت ضغوط المهام المناطة بهم والإجراءات وآليات العمل المتقدمة في معظم الإدارات، في الوقت الذي يفتقرون فيه الى توفر الوسائل والتجهيزات والتدريب اللائق للقيام بعملهم بفعالية وكفاءة. ارتأينا زميلي الوزير فنيش وأنا القيام بمبادرة مشتركة لدعم وتحفيز ادارات ومؤسسات القطاع العام من خلال برنامج الجودة المدعوم من الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال، اولا: تقديم الدعم الفني والإستشاري والتدريبي للإدارات والمؤسسات العامة لإدخال وتطبيق نظام ادارة الجودة تدريجيا في عملها، بهدف رفع مستوى الخدمة المقدمة للمواطن / الزبون وانقاص الهدر في الوقت والجهد ورفع مستوى الكفاءة والفعالية في الأداء وبالتالي زيادة الإنتاجية، وهذا الدعم سيؤهل الإدارات والمؤسسات المعنية للحصول على شهادة الأيزو ISO 9001. وثانيا: اشراك القطاع العام في الجائزة اللبنانية للإمتياز برعاية فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية من خلال وضع حوافز معينة لتلك الإدارات ومكافأتها على النجاح في رفع مستوى جودة خدماتها وتحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها. علما أن جائزة الإمتياز للقطاع العام ستكون تحت اشراف مشترك لوزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ووزير الإقتصاد والتجارة وبادارة برنامج الجودة الذي أصبح لفريق عمله خبرة طويلة ومتميزة في هذا المجال".

فنيش

وتحدث الوزير محمد فنيش، فقال: "مجددا، ننتشارك مع وزارة الإقتصاد والتجارة وبرنامج الجودة الممول من الإتحاد الأوروبي، وهذه المرة للإعلان عن الإدارات الخمس التي تم اختيارها للحصول على دعم "مبادرة الجودة في القطاع العام". وتأتي هذه المناسبة إستكمالا لحفل إطلاق المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للإمتياز في تموز الماضي، الذي هدف إلى تفعيل إعتقاد معايير الجودة في القطاع الخاص اللبناني. ولقد أبرزنا حينها الحاجة الملحة لتطبيق معايير الجودة في القطاع العام أيضا، وضرورة إعادة هيكلة القطاعات الحكومية وإعتقاد المعايير العالمية في مجال إدارة الموارد الوطنية"، مؤكدا ان "الأمر لم يعد خيارا، بل أصبح حاجة ملحة للإرتقاء في مستوى وجودة الخدمات التي تقدمها الإدارة اللبنانية لتلبية حاجات المواطن اللبناني من خلال تقديم سلع وخدمات بمواصفات عالية وكلفة أقل".

اضاف: "إن مساندة الإدارات في الإرتقاء بإدارة الموارد البشرية، وتحسين وتطوير الأداء، يكون من خلال إعداد مناهج تضمن رفع جودة خدمات القطاع العام، واعتماد المعايير الحديثة في قياس وتقييم الأداء، وعبر مساعدتها في وضع الخطط الإستراتيجية وإعداد السياسات والبرامج القادرة على تحقيق رؤية ورسالة وأهداف هذه الإدارات.

ومن شأن اعتماد معايير الجودة في الإدارة العامة مساعدة القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، لأن القطاع العام يبقى الأداة الفعالة في توفير بيئة العمل المناسبة من خلال توفير التشريعات الملائمة، وتأمين إدارة فاعلة للمرافق العامة إما مباشرة وإما من خلال تنظيم عملها عبر هيئات متخصصة".

ولفت الى ان "إدارة الجودة، جزء لا يتجزأ من العديد من البرامج والمشاريع التي تقوم وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية بتنفيذها، والتي تضمنتها إستراتيجيا تنمية وتطوير الإدارة العامة في لبنان، وما البرامج المتعلقة بالتخطيط الإستراتيجي، وإدارة الموارد البشرية، وإعادة هندسة الإجراءات الإدارية التي نعمل عليها، إلا أمثلة ونماذج صريحة لمبادرات تصب في اعتماد مفهوم إدارة الجودة"، منها ب"أهمية الإدارات الخمس التي تم اختيارها للإستفادة من مبادرة دعم إدخال وتطبيق نظام إدارة الجودة في القطاع العام".

وأعلن انه "بالنسبة للمعهد الوطني للإدارة، سبق لوزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية المساهمة في تأمين الدعم التقني له من تجهيزات كمبيوتر وبنية تحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات. ويتم حاليا التنسيق مع المعهد حول برنامج للتدريب عن بعد (e-learning) الذي سيتم إنطلاقه خلال الأسابيع المقبلة. وللمعهد الوطني للإدارة أهمية كبيرة في رفع مستوى وقدرات الجهاز البشري في القطاع العام، كما إن لديه مسؤوليات كبيرة في إدخال مفاهيم الحدثة والتطوير إلى الإدارة اللبنانية. كما تم التنسيق بين وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية والصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لتطوير المخطط التوجيهي المعلوماتي العام، وتم أيضا تنفيذ عدد كبير من المشاريع المشتركة في مجال المعلوماتية. ويجري العمل حاليا على إطلاق مشروع بتمويل من الإتحاد الأوروبي لتنفيذ عدد من التوصيات والمشاريع التي شملها المخطط التوجيهي".

وذكر ان "أكثر من مليون وثلاثمائة من الشعب اللبناني يستفيد من تقديمات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، ولقد قدم الصندوق خطوات ملموسة في مجال الجودة حيث نال أواخر العام الماضي جائزة التميز في مجال المسؤولية الاجتماعية على مستوى الوطن العربي. كما عملت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية والجامعة اللبنانية على تنفيذ عدد من المشاريع خصوصا في مجال البنية التحتية المعلوماتية، وربط إدارات الجامعة وتطوير برامج إدارية متخصصة. والجامعة اللبنانية هي الأكبر في لبنان حيث يصل عدد طلابها إلى الخمسين ألف طالبا، ويقع عليها المسؤولية الكبرى في نشر المعرفة والثقافة والتأهيل العلمي. ويجري حاليا التعاون بين وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية والمديرية العامة للأمن العام حول موضوع تجهيز مركز المعلومات لدى المديرية، بالإضافة إلى تأمين الخدمات الإلكترونية من خلال مشروع بوابة الحكومة الإلكترونية التي سوف يتم إنطلاقه في العاشر من أيلول الحالي في السرايا الكبير، كما تم إجراء دورات تدريبية لمفتشي الأمن العام حول خدمة الجمهور. كما يجري التعاون مع المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي من خلال إستضافة وزارتنا للموقع الإلكتروني للمديرية بما فيه الموقع الخاص بمخالفات السير".

وختم، مشيرا الى ان "وزارتنا على استعداد دائم لتقديم الدعم الإداري والفني اللازمين لتسهيل عملية تطبيق معايير الجودة في الإدارة اللبنانية للإرتقاء في عملية التطوير الإداري"، متمنيا للإدارات الخمس التوفيق في إدخال وتطبيق مفهوم إدارة الجودة وفق البرنامج المحضر للحصول على شهادة نظام إدارة الجودة"، شاكرا "الإتحاد الأوروبي على دعمه الدائم لعملية تأهيل الإدارة"، مهنتا "وزارة الإقتصاد والتجارة وبرنامج الجودة".

النضار

اختيار ٥ إدارات في مبادرة "دعم الجودة في القطاع العام" نحاس: التدخلات السياسية منعت استكمال الإصلاحات



(هذه المبادرة هي جزء من اطار اوسع للدعم الذي يوفره الاتحاد الاوروبي. (ابراهيم الطويل

لفت وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة تصريف الاعمال نقولا نحاس، الى "أن الإدارة العامة في لبنان تعاني واقعا صعبا ومعقدا نتيجة التشريعات القديمة التي ترعى عملها، وعدم توافر الإمكانيات اللازمة في بعض الحالات. كذلك، فإن التدخلات السياسية أدت دوراً سلبياً في منع استكمال الإصلاحات الإدارية التي طرحتها وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية ضمن خطة عمل متكاملة. ولعل أبرز الشواهد على ذلك، العدد الكبير من الشواغر في الهيكلية الإدارية الذي ناهز الـ ٧٠%، والتي يجب استبدالها بأنواع مختلفة من التوظيف عبر التعاقد والمياومة".

تحدث نحاس خلال المؤتمر الصحافي المشترك للإعلان عن الإدارات العامة التي تم اختيارها للحصول على "دعم مبادرة الجودة في القطاع العام" بدعم من الاتحاد الأوروبي، وذلك في مقر وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، والذي شارك فيه الوزير محمد فنيش، ورئيس قسم العمليات لدى بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان ديبغو إسكالونا باتوريل، ومدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد الدكتور علي برو وعدد من رؤساء الإدارات العامة وممثليها، الجامعة اللبنانية، المديرية العامة للأمن العام، المديرية العامة ENA والإدارات الفائزة هي: المعهد الوطني للإدارة لقوى الأمن الداخلي- شرطة بيروت والصندوق الوطني للضمان الإجتماعي

بدءا، لفت برو الى ان هذه المبادرة "هي جزء من اطار أوسع وأشمل للدعم الذي يوفره الاتحاد الأوروبي للسنة التاسعة لبرنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة لتحديث البنية التحتية للجودة وتطويرها في لبنان، اذ تحاكي "مبيلاتها في الدول المتقدمة، وتمكّن منتجي السلع ومقدمي الخدمات من التماشي والمعايير الدولية المطلوبة ورأى "أن اختيار هذه المؤسسات المشاركة ليس سوى بداية الطريق، أما الوصول الى الهدف النهائي في تطبيق نظام ادارة الجودة والحصول على شهادة الأيزو ٩٠٠١ فيطلب الكثير من الجهد والالتزام والتعاون مع خبراء "البرنامج".

وأعلن نحاس انه "بعد إتمام الدراسة التقييمية الأولية للمؤسسات المتقدمة من خبراء برنامج الجودة تم اختيار خمسة إدارات/مؤسسات عامة مؤهلة للإشتراك في "مبادرة دعم الجودة في القطاع العام" بناءً على معايير علمية موضوعة، الجامعة اللبنانية، المديرية العامة ENA مسبقاً من خبراء البرنامج، وهذه الإدارات العامة هي المعهد الوطني للإدارة "العامة للأمن العام، المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي- شرطة بيروت والصندوق الوطني للضمان الإجتماعي وقال: "ارتأينا مع زميلي الوزير فنيش، القيام بمبادرة مشتركة لدعم ادارات ومؤسسات القطاع العام وتحفيزها عبر برنامج الجودة المدعوم من الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال تقديم الدعم الفني والإستشاري والتدريبي للإدارات والمؤسسات العامة لإدخال نظام ادارة الجودة وتطبيقها تدريجاً في عملها بهدف رفع مستوى الخدمة المقدمة للمواطن/الزبون، وانقاص الاهدار في الوقت والجهد ورفع مستوى الكفاية والفاعلية في الأداء وتاليا زيادة الإنتاجية، فضلا ISO 9001 وخصوصا ان هذا الدعم سيؤهل الإدارات والمؤسسات المعنية للحصول على شهادة الأيزو عن اشراك القطاع العام في الجائزة اللبنانية للإمتياز برعاية رئيس الجمهورية عبر وضع حوافر معينة لتلك الإدارات ومكافأتها على النجاح في رفع مستوى جودة خدماتها وتحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها". علماً أن جائزة الإمتياز للقطاع العام ستكون بإشراف مشترك لوزيري الدولة لشؤون التنمية الإدارية والاقتصاد والتجارة. وبدارة برنامج الجودة الذي أصبح لفريق عمله خبرة طويلة ومميزة في هذا المجال بدوره اشار فنيش الى "ان مساندة الإدارات في الإرتقاء بإدارة الموارد البشرية، وتحسين وتطوير الأداء، يكون عبر إعداد مناهج تضمن رفع جودة خدمات القطاع العام، واعتماد المعايير الحديثة في قياس وتقييم الأداء، وعبر مساعدتها في وضع الخطط الإستراتيجية وإعداد السياسات والبرامج القادرة على تحقيق رؤية ورسالة وأهداف هذه الإدارات".

وقال: "إن إدارة الجودة جزء لا يتجزأ من العديد من البرامج والمشاريع التي تقوم وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية بتنفيذها والتي تتضمن إستراتيجيا تنمية الإدارة العامة وتطويرها في لبنان"، مشيراً الى ان "البرامج المتعلقة بالتخطيط الإستراتيجي، وإدارة الموارد البشرية، وإعادة هندسة الإجراءات الإدارية التي نعمل عليها، هي أمثلة".

"ونماذج صريحة لمبادرات تصب في اعتماد مفهوم إدارة الجودة

اما إسكالونا باتوريل، فشرح "ان الاتحاد الأوروبي ولبنان يعملان معاً منذ نحو ١٠ أعوام في مجالات الجودة وتعزيز البنى التحتية للجودة وضمان الجودة والتحقق ومنح شهادات الجودة"، مشيراً الى ان دعمنا في هذا المجال "يرمي إلى تحسين المنتجات اللبنانية لجعلها أكثر قدرة على المنافسة، وزيادة الصادرات وتنويع الاقتصاد ودعم "تنمية القطاع الخاص واستحداث الوظائف".

السفير

5 إدارات عامة تستفيد من «برنامج الجودة الأوروبي»

أوضح وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس والتنمية الإدارية محمد فنيش أسماء خمس إدارات عامة تم اختيارها للحصول على دعم برنامج الجودة الممول من الاتحاد الأوروبي وهي: المعهد الوطني للإدارة، الجامعة اللبنانية، المديرية العامة للأمن العام، المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، شرطة بيروت، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وذلك في مؤتمر صحافي عقده، ظهر أمس، في وزارة التنمية الإدارية بحضور مدير عام الأمن العام اللواء عباس إبراهيم، رئيس الجامعة اللبنانية، رئيس مجلس الخدمة المدنية بالإنابة انطوان بدران، ممثل المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي قائد شرطة بيروت العميد ديب طيبي، مدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي، القائم بأعمال بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان ديبغو اسكالونا، وحشد من المدراء العاميين في الإدارة الرسمية. استهل مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد الدكتور علي برو المؤتمر للإعلان عن أسماء الإدارات العامة المؤهلة التي تم اختيارها للمشاركة في تلقي الدعم الفني والاستشاري والتدريبي من برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الممول من الاتحاد الأوروبي، وذلك استكمالاً للمبادرة التي أطلقها معالي الوزيرين نقولا نحاس ومحمد فنيش بتاريخ ١٨ نيسان ٢٠١٣.

وقال: «هذه المبادرة هي جزء من إطار أوسع وأشمل للدعم الذي يوفره الاتحاد الأوروبي للسنة التاسعة لبرنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة لتحديث وتطوير البنية التحتية للجودة في لبنان بحيث تحاكي مثيلاتها في الدول المتقدمة، وتمكّن منتجي السلع ومقدمي الخدمات في لبنان من التماشي مع المعايير الدولية المطلوبة. أخيراً، أودّ أن أختتم بالقول أن اختيار هذه المؤسسات المشاركة ليس سوى بداية الطريق.»

اسكالونا: تطوير الاقتصاد
وأشار ممثل الاتحاد الأوروبي ديبغو اسكالونا الى ان الدعم يتوقف على «تطوير الاقتصاد اللبناني على عمل القطاعين العام والخاص جنباً إلى جنب. لذلك وبهدف تعزيز البنية التحتية للجودة في لبنان، نقوم من خلال برنامج الجودة الممول من الاتحاد الأوروبي بدعم نظام موثوق لإدارة الجودة في القطاع العام. وسوف تتولى تنفيذ هذه المبادرة، «دعم الجودة في القطاع العام»، الوحدة المعنية ببرنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة بالتعاون والتنسيق مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وهما شريكان رئيسيان للاتحاد الأوروبي في مجال التعاون التنموي في لبنان .
نحاس: مبادرة مشتركة

وعبر وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس عن قناعته بأن «تبنّي وتطبيق نظام ادارة الجودة في القطاع العام لا يقل أهمية عنه في القطاع الخاص، حرصنا على تضمين خطة عمل برنامج الجودة - المرحلة الثالثة لـ«مبادرة دعم الجودة في القطاع العام». وتتضمن هذه المبادرة تقديم الدعم الفني والاستشاري من قبل خبراء برنامج الجودة لخمس إدارات/مؤسسات عامة في القطاع العام لتمكينها من تطبيق نظام ادارة الجودة في مجال عملها والحصول على شهادة الايزو ISO 9001. كذلك تتضمن المبادرة اشراك حوالي أربعين ادارة/مؤسسة عامة اعربت عن اهتمامها بهذه المبادرة وأجابت على الاستبيان المرسل من قبل برنامج الجودة، في الدورات التدريبية المكثفة على نظام ادارة الجودة. واعتبر نحاس ان «المبادرة مشتركة مع فنيش «لدعم وتحفيز إدارات ومؤسسات القطاع العام من خلال برنامج الجودة المدعوم من الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال:

1- تقديم الدعم الفني والاستشاري والتدريبي للإدارات والمؤسسات العامة لإدخال وتطبيق نظام ادارة الجودة تدريجياً في عملها بهدف رفع مستوى الخدمة المقدّمة للمواطن/الزبون وإنفاص الهدر في الوقت والجهد ورفع مستوى الكفاءة والفعالية في الأداء وبالتالي زيادة الإنتاجية.
2- إشراك القطاع العام في الجائزة اللبنانية للامتياز برعاية رئيس الجمهورية اللبنانية من خلال وضع حوافز معينة لتلك الإدارات ومكافأتها على النجاح في رفع مستوى جودة خدماتها وتحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها.»
فنيش: تقديم الدعم الإداري

ورأى وزير شؤون التنمية الإدارية محمد فنيش أن «إدارة الجودة جزء لا يتجزأ من العديد من البرامج والمشاريع التي تقوم وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية بتنفيذها والتي تضمنتها استراتيجيا تنمية وتطوير الإدارة العامة في لبنان، وما البرامج المتعلقة بالتخطيط الإستراتيجي، وإدارة الموارد البشرية، وإعادة هندسة الإجراءات الإدارية التي نعمل عليها، إلا أمثلة ونماذج صريحة لمبادرات تصب في اعتماد مفهوم إدارة الجودة.»

وقال ان «التنسيق تم بين وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتطوير المخطط التوجيهي المعلوماتي العام، وتم أيضاً تنفيذ عدد كبير من المشاريع المشتركة في مجال المعلوماتية. ويجري العمل حالياً على إطلاق مشروع بتمويل من الاتحاد الأوروبي لتنفيذ عدد من التوصيات والمشاريع التي شملها المخطط التوجيهي. كما يجري التعاون مع المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي من خلال استضافة وزارتنا للموقع الإلكتروني للمديرية، بما فيه الموقع الخاص بمخالفات السير.

وفي الختام، أود الإشارة إلى أنّ وزارتنا على استعداد دائم لتقديم الدعم الإداري والفني اللازمين لتسهيل عملية تطبيق

معايير الجودة في الإدارة البنانية للارتقاء في عملية التطوير الإداري.»



أعلن وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس والتنمية الإدارية محمد فنيش اسماء خمسة من الإدارات العامة التي تم اختيارها للحصول على دعم برنامج الجودة الممول من الاتحاد الأوروبي، وهي: المعهد الوطني للإدارة، الجامعة اللبنانية، المديرية العامة للأمن العام، المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي - شرطة بيروت، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

أشار نحاس الى انه "انطلاقاً من قناعتنا بأن تبني وتطبيق نظام ادارة الجودة في القطاع العام لا يقل أهمية عنه في القطاع الخاص، حرصنا على تضمين خطة عمل برنامج الجودة- المرحلة الثالثة لـ "مبادرة دعم الجودة في القطاع العام" بالتعاون والتنسيق التام مع وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية والتي سبق أن أطلقناها مع معالي الوزير محمد فنيش في ١٨ نيسان الماضي. وتتضمن هذه المبادرة تقديم الدعم الفني والاستشاري من قبل خبراء برنامج الجودة لخمس إدارات/مؤسسات عامة في القطاع العام لتمكينها من تطبيق نظام ادارة الجودة في مجال عملها، والحصول على شهادة الايزو ISO 9001. كذلك تتضمن المبادرة اشراك نحو أربعين ادارة/مؤسسة عامة التي اعربت عن اهتمامها بهذه المبادرة واجابت على الاستبيان المرسل من قبل برنامج الجودة، في الدورات التدريبية المكثفة على نظام ادارة الجودة".

بدوره، قال فنيش ان "من شأن اعتماد معايير الجودة في الإدارة العامة مساعدة القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، لأن القطاع العام يبقى الأداة الفعالة في توفير بيئة العمل المناسبة من خلال توفير التشريعات الملائمة، وتأمين إدارة فاعلة للمرافق العامة إما مباشرة وإما من خلال تنظيم عملها عبر هيئات متخصصة".

ونوه فنيش بأهمية الإدارات الخمس، التي تم اختيارها للإفادة من مبادرة دعم إدخال وتطبيق نظام إدارة الجودة في القطاع العام. [OBB]



نحاس وفنيش أطلقا أسماء خمس إدارات عامة حصلت على دعم برنامج الجودة الممول أوروبياً

المركزية- أعلن وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس والتنمية الادارية محمد فنيش اسماء خمسة من الادارات العامة التي تم اختيارها للحصول على دعم برنامج الجودة الممول من الاتحاد الاوروبي، وهي: المعهد الوطني للادارة، الجامعة اللبنانية، المديرية العامة للامن العام، المديرية العامة لقوى الامن الداخلي - شرطة بيروت، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده الوزيران نحاس وفنيش في مقر وزارة التنمية الادارية ظهر اليوم، في حضور المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم، رئيس الجامعة اللبنانية عدنان السيد حسين، رئيس مجلس الخدمة المدنية بالانابة انطوان بدران، ممثل المديرية العامة لقوى الامن الداخلي قائد شرطة بيروت العميد ديب طيبي، المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي، القائم باعمال بعثة الاتحاد الاوروبي في لبنان ديفغو اسكالونا، وحشد من المدراء العاميين في الادارة الرسمية.

بدأ المؤتمر بكلمة مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة علي برو، مما جاء فيها: "بداية نعلن في مؤتمرنا الصحافي أسماء الإدارات العامة المؤهلة التي تم اختيارها للمشاركة في تلقي الدعم الفني والاستشاري والتدريبي من برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الممول من الاتحاد الأوروبي، وذلك استكمالاً للمبادرة التي أطلقها الوزيران نقولا نحاس ومحمد فنيش بتاريخ ١٨ نيسان ٢٠١٣، وبعد قيام خبراء البرنامج بدراسة تقييمية أولية للإدارات العامة المتقدمة، بحيث تم اختيار الإدارات المؤهلة للمشاركة في المبادرة بناء على معايير علمية وضعها خبراء البرنامج. وسمحوا لي هنا بالتوضيح بأن هذه الإدارات العامة الخمس التي اختيرت، هي الأكثر جوهزية للاستفادة من الدعم، لكن هناك إدارات أخرى راغبة وشبه جاهزة للمشاركة وتلقي الدعم، لكن خطة عملنا تضمنت دعم خمس إدارات عامة فقط في هذه المرحلة. ونأمل أن نتمكن من توفير الدعم لنحو عشر إدارات/مؤسسات عامة على الأقل في المرحلة المقبلة".

أسكالونا: ثم كلمة اسكالونا قال فيها: يجدد الاتحاد الأوروبي التزامه المستمر بوحدة لبنان واستقراره واستقلاله وسيادته وسلامة أراضيه. يعمل الاتحاد الأوروبي ولبنان معاً منذ نحو عشرة أعوام، في مجالات الجودة وتعزيز البنى التحتية للجودة وضمانها والتحقق ومنح شهادات الجودة. ويهدف دعمنا في هذا المجال بصورة رئيسية إلى

تحسين المنتجات اللبنانية لجعلها أكثر قدرة على المنافسة، وتالياً زيادة الصادرات وتنويع الاقتصاد ودعم تنمية القطاع الخاص واستحداث الوظائف. وفي حال استمر تطور القطاعات المربحة وغير المربحة، فيجب أن يتطور القطاع العام كذلك. في الواقع، يتوقف دعم تطوير الاقتصاد اللبناني على عمل القطاعين العام والخاص جنباً إلى جنب. لذلك وبهدف تعزيز البنية التحتية للجودة في لبنان، نقوم من خلال برنامج الجودة الممول من الاتحاد الأوروبي بدعم نظام موثق لإدارة الجودة في القطاع العام. وستولى تنفيذ هذه المبادرة، "دعم الجودة في القطاع العام"، الوحدة المعنية ببرنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة بالتعاون والتنسيق مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وهما شريكان رئيسيان للاتحاد الأوروبي في مجال التعاون التنموي في لبنان.

نحاس: وألقى الوزير نحاس من جهته، الكلمة الآتية: "نجتمع اليوم سوياً بدعوة من برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة والممول من الاتحاد الأوروبي للإعلان عن الإدارات العامة الخمس التي تمّ إختيارها للحصول على دعم البرنامج، برعاية مشتركة من وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ووزير الاقتصاد والتجارة، وفي حضور سعادة القائم بالأعمال السيد ديبغو إسكالونا - باتوريل ممثلاً رئيسة بعثة مفوضية الاتحاد الأوروبي في لبنان ورؤساء وممثلي الإدارات العامة التي تمّ إختيارها.

انطلاقاً من قناعتنا بأن تبني وتطبيق نظام ادارة الجودة في القطاع العام لا يقل أهمية عنه في القطاع الخاص، حرصنا على تضمين خطة عمل برنامج الجودة- المرحلة الثالثة لـ "مبادرة دعم الجودة في القطاع العام" بالتعاون والتنسيق التام مع وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية والتي سبق أن أطلقناها مع معالي الوزير محمد فنيش في ١٨ نيسان الماضي. وتتضمن هذه المبادرة تقديم الدعم الفني والاستشاري من قبل خبراء برنامج الجودة لخمس ادارات/مؤسسات عامة في القطاع العام لتمكينها من تطبيق نظام ادارة الجودة في مجال عملها والحصول على شهادة الايزو ISO 9001. كذلك تتضمن المبادرة اشراك نحو أربعين ادارة/مؤسسة عامة التي اعربت عن اهتمامها بهذه المبادرة واجابت على الاستبيان المرسل من قبل برنامج الجودة، في الدورات التدريبية المكثفة على نظام ادارة الجودة.

وبعد إتمام الدراسة التقييمية الأولية للمؤسسات المتقدمة من قبل خبراء برنامج الجودة، تمّ اختيار خمس إدارات/مؤسسات عامة مؤهلة للإشتراك في "مبادرة دعم الجودة في القطاع العام" بناءً على معايير علمية موضوعية مسبقاً من قبل خبراء البرنامج. وهذه الإدارات العامة هي: المعهد الوطني للإدارة ENA، الجامعة اللبنانية، المديرية العامة للأمن العام، المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي- شرطة بيروت، الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.

ولا أخفي عليكم هنا أننا فوجئنا بسرور كبير بنتائج الدراسة التقييمية التي أجريت، وبيّنت أن هناك ادارات ومؤسسات عامة عدة، قطعت شوطاً في تحديث وتطوير نظم عملها الداخلية، وأن بعض تلك الإدارات لا يقل شأناً وتنظيماً عن مثيلاتها في الدول المتقدمة. مما لا شك فيه أن الإدارة العامة في لبنان تعاني من واقع صعب ومعقد نتيجة تقادم التشريعات التي ترعى عملها ونتيجة عدم توافر الإمكانيات اللازمة في بعض الحالات. كذلك، فإن التدخلات السياسية لعبت دوراً سلبياً في منع استكمال الإصلاحات الإدارية التي طرحتها وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية من ضمن خطة عمل متكاملة. ولعل أبرز الشواهد على ذلك هو العدد الكبير من الشواغر في الهيكلية الإدارية الذي ناهز نسبة الـ ٧٠%، واستبدالها بأنواع مختلفة من التوظيف عبر التعاقد والمياومة.

وهنا أترك لزميلي معالي الوزير محمد فنيش الغوص في هذا الموضوع وسبر اغواره، خصوصاً أن وزارته قامت بجهود كبيرة في هذا المجال ووضعت استراتيجية لتنمية وتطوير الإدارة العامة في لبنان. وانطلاقاً من رؤيتنا لهذا الواقع، لا سيما لوقوع موظفي القطاع العام تحت ضغوط المهام المناطة بهم والإجراءات وآليات العمل المتقدمة في معظم الإدارات، في الوقت الذي يفتقرون فيه الى توفر الوسائل والتجهيزات والتدريب الملائم للقيام بعملهم بفعالية وكفاءة. ارتأينا زميلي الوزير فنيش وأنا القيام بمبادرة مشتركة لدعم ادارات ومؤسسات القطاع العام وتحفيزها، من

خلال برنامج الجودة المدعوم من الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال:

- تقديم الدعم الفني والإستشاري والتدريبي للإدارات والمؤسسات العامة لإدخال وتطبيق نظام ادارة الجودة تدريجاً في عملها بهدف رفع مستوى الخدمة المقدّمة للمواطن/الزبون وانقاص الهدر في الوقت والجهد ورفع مستوى الكفاءة والفعالية في الأداء وبالتالي زيادة الإنتاجية. هذا الدعم سيؤهل الإدارات والمؤسسات المعنية للحصول على شهادة الأيزو ISO 9001.

- إشراك القطاع العام في الجائزة اللبنانية للإمتياز برعاية رئيس الجمهورية اللبنانية من خلال وضع حوافز معينة لتلك الإدارات ومكافأتها على النجاح في رفع مستوى جودة خدماتها وتحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها.

علماً بأن جائزة الإمتياز للقطاع العام ستكون تحت اشراف مشترك لوزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ووزير الإقتصاد والتجارة، وبإدارة برنامج الجودة الذي أصبح لفريق عمله خبرة طويلة ومتميزة في هذا المجال.

فنيش: بدوره، قال فنيش: "إن مساندة الإدارات في الإرتقاء بإدارة الموارد البشرية، وتحسين وتطوير الأداء، يكون من خلال إعداد مناهج تضمن رفع جودة خدمات القطاع العام، واعتماد المعايير الحديثة في قياس وتقييم الأداء، وعبر مساعدتها في وضع الخطط الإستراتيجية وإعداد السياسات والبرامج القادرة على تحقيق رؤية ورسالة وأهداف هذه الإدارات.

ومن شأن اعتماد معايير الجودة في الإدارة العامة مساعدة القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، لأن القطاع العام يبقى الأداة الفعّالة في توفير بيئة العمل المناسبة من خلال توفير التشريعات الملثمة، وتأمين إدارة فاعلة للمرافق العامة إما مباشرة وإما من خلال تنظيم عملها عبر هيئات متخصصة.

أنوّه بأهمية الإدارات الخمسة، التي تمّ اختيارها للإفادة من مبادرة دعم إدخال وتطبيق نظام إدارة الجودة في القطاع العام.

بالنسبة الى المعهد الوطني للإدارة، سبق لوزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية المساهمة في تأمين الدعم التقني له من تجهيزات كمبيوتر وبنية تحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات. ويتم حالياً التنسيق مع المعهد حول برنامج للتدريب عن بُعد والذي سيتم إطلاقه خلال الأسابيع المقبلة.

كما تمّ التنسيق بين وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية والصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لتطوير المخطط التوجيهي المعلوماتي العام، وتمّ أيضاً تنفيذ عدد كبير من المشاريع المشتركة في مجال المعلوماتية. ويجري العمل حالياً على إطلاق مشروع بتمويل من الاتحاد الأوروبي لتنفيذ عدد من التوصيات والمشاريع التي شملها المخطط التوجيهي.

والجدير بالذكر أنّ أكثر من مليون وثلاثمئة من الشعب اللبناني يستفيد من تقديمات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، وقدّم الصندوق خطوات ملموسة في مجال الجودة حيث نال أواخر العام الماضي جائزة التميّز في مجال المسؤولية الاجتماعية على مستوى الوطن العربي. كما عملت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية والجامعة اللبنانية على تنفيذ عدد من المشاريع خصوصاً في مجال البنية التحتية المعلوماتية، وربط إدارات الجامعة، وتطوير برامج إدارية متخصصة.

ويجري حالياً التعاون بين وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية والمديرية العامة للأمن العام حول موضوع تجهيز

مركز المعلومات لدى المديرية، بالإضافة إلى تأمين الخدمات الإلكترونية من خلال مشروع بوابة الحكومة الإلكترونية التي سيتم إطلاقه في العاشر من أيلول الحالي في السراي، كما تمّ إجراء دورات تدريبية لمفتشي الأمن العام حول خدمة الجمهور. كما يجري التعاون مع المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي من خلال إستضافة وزارتنا للموقع الإلكتروني للمديرية بما فيه الموقع الخاص بمخالفات السير.

وفي الختام، أود الإشارة إلى أن وزارتنا على استعداد دائم لتقديم الدعم الإداري والفني اللازمين لتسهيل عملية تطبيق معايير الجودة في الإدارة اللبنانية للإرتقاء في عملية التطوير الإداري".

إيزو في القطاع العام اللبناني

بسام القنطار

انضمت خمس إدارات عامة لبنانية إلى نظام إدارة الجودة، برنامج الجودة الممول من الاتحاد الأوروبي، من الضمان الاجتماعي إلى الجامعة اللبنانية، مروراً بشرطة بيروت والأمن العام، وصولاً إلى المعهد الوطني للإدارة. إنه زمن «إيزو» ٩٠٠١ المترافق مع انهيار بنية الدولة الأمنية والاقتصادية.

في خضمّ انتظار اللبنانيين لسماع خبر متفجرة جديدة، وترقب أخبار الضربة العسكرية المحتملة لسوريا، لا تزال أجندة الأنشطة التقليدية زاخرة في حكومة تصريف الأعمال. «نوافذ الأمل لا تزال مشرعة، ومن واجبنا أن نبقيها مشرعة»، الكلام لوزير التنمية الإدارية محمد فنيش، الذي أعلن مع وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس، أسماء خمس إدارات عامة اختيرت للحصول على دعم برنامج الجودة الممول من الاتحاد الأوروبي، وهي: المعهد الوطني للإدارة، الجامعة اللبنانية، المديرية العامة للأمن العام، المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي - شرطة بيروت والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

يمكن المواطن اللبناني أن يتخيل أنّ جميع الموظفين المدنيين والعسكريين في هذه الإدارات منكبون على تطبيق نظرية «خطط - نفذ - تحقق - صحح»، وهي النظرية التي تركز عليها المنظمة الدولية للتقييس ISO في تطبيق المواصفة القياسية إيزو ٩٠٠١ التي تركز على تطوير العمليات، وضبط العمليات والثبات والانضباط الداخلي بشكل أفضل وكلفة أقل من خلال تنفيذ الأعمال بنحو أسرع، أو تقليل الأخطاء أو شكاوى المواطنين.

وسبق للمشروع الممول من الاتحاد الأوروبي بميزانية تصل إلى ٦,٥ ملايين يورو أن قدم الدعم الاستشاري والتدريبي لعدة مؤسسات لتطبيق نظام إدارة الجودة، نجح منها إدارتان رسميتان في الحصول على شهادة الإيزو ISO 9001، هما: وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة، ومؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية - «ليبينور».

وأمل مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد علي برو، أن يتمكن البرنامج من توفير الدعم لنحو ١٠ إدارات ومؤسسات عامة، على الأقل في المرحلة المقبلة.

وأعلن الوزير نحاس أن المشروع يتضمن إشراك أربعين إدارة ومؤسسة عامة، أعربت عن اهتمامها بالمشروع وأجابت عن الاستبيان المرسل من قبل برنامج الجودة، في الدورات التدريبية المكثفة على نظام إدارة الجودة. مفاجأة نحاس «السارة» التي زفها إلى اللبنانيين، هي نتائج دراسة تقويمية، بينت أن هناك عدة إدارات ومؤسسات عامة قد قطعت شوطاً في تحديث وتطوير نظم عملها الداخلية، وأن بعض تلك الإدارات لا يقل شأنها وتنظيماً عن مثيلاتها في الدول المتقدمة.

هكذا يريدنا الوزير نحاس أن نصدق أن الإدارات العامة اللبنانية التي تعاني انهياراً شبه تام لبنية الدولة وغياب الموازنات منذ عدة سنوات، والتي يعاني موظفوها بانتظار إقرار سلسلة الرتب والرواتب... تعمل بشكل «بضاهي» مثيلاتها في الدول المتقدمة»، دون أن يغفل الإشارة إلى أن «التدخلات السياسية أدت دوراً سلبياً في منع استكمال الإصلاحات الإدارية التي طرحتها وزارة الشؤون والتنمية الإدارية من ضمن خطة عمل متكاملة. ولعل أبرز الشواهد على ذلك، هو العدد الكبير من الشواغر في الهيكلية الإدارية الذي ناهز نسبة ٧٠%، واستبدالها بأنواع مختلفة من التوظيف عبر التعاقد والمياومة وتوظيف عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي». يقاطع الوزير فنيش زميله مبتسماً: «لا تتسن المتعهدين»!

وأعلن نحاس إشراك القطاع العام في الجائزة اللبنانية للامتياز برعاية رئيس الجمهورية اللبنانية من خلال وضع حوافز معينة لتلك الإدارات ومكافأتها على النجاح في رفع مستوى جودة خدماتها وتحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها.

بدوره، لفت الوزير فنيش إلى أن وزارة التنمية الإدارية سبق أن ساهمت في تقديم الدعم التقني للمعهد الوطني للإدارة، من تجهيزات كمبيوتر وبنية تحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات. ويجري حالياً التنسيق مع المعهد حول

برنامج للتدريب عن بعد (e-learning) الذي سيُطلق خلال الأسابيع المقبلة. كذلك سيجري التنسيق بين وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتطوير المخطط التوجيهي المعلوماتي العام، وقد نُفذ عدد كبير من المشاريع المشتركة في مجال المعلوماتية. ويُعمل حالياً على إطلاق مشروع بتمويل من الاتحاد الأوروبي لتنفيذ عدد من التوصيات والمشاريع التي شملها المخطط التوجيهي.

كذلك عملت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية والجامعة اللبنانية على تنفيذ عدد من المشاريع، وخصوصاً في مجال البنية التحتية المعلوماتية، وربط إدارات الجامعة وتطوير برامج إدارية متخصصة. ويجري حالياً التعاون بين وزارة التنمية الإدارية والمديرية العامة للأمن العام لتجهيز مركز المعلومات لدى المديرية، بالإضافة إلى توفير الخدمات الإلكترونية من خلال مشروع بوابة الحكومة الإلكترونية التي سيُطلق في العاشر من أيلول المقبل. ويجري التعاون مع المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي من خلال استضافة وزارة التنمية الإدارية للموقع الإلكتروني للمديرية، بما فيه الموقع الخاص بمخالفات السير.

٥ ادارات عامة تحصل على دعم برنامج الجودة



خلال الإجتماع

• الاربعاء ٢٨ آب ٢٠١٣ ٢١:٣٧

أعلن وزير الاقتصاد والتجارة والتنمية الادارية نقولا نحاس ومحمد فنيش، اسماء خمس ادارات عامة تم اختيارها للحصول على دعم برنامج الجودة الممول من الاتحاد الاوروبي، وهي: المعهد الوطني للادارة، الجامعة اللبنانية، المديرية العامة للامن العام، المديرية العامة لقوى الامن الداخلي - شرطة بيروت والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

عقد الوزيران نحاس وفنيش مؤتمرا صحافيا أمس في وزارة التنمية الادارية، تحدث في خلاله مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد علي برو عن هدف المؤتمر وهو "اعلان أسماء الادارات العامة المؤهلة التي تم اختيارها للمشاركة في تلقي الدعم الفني والاستشاري والتدريبي من برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة، الممول من الاتحاد الأوروبي، استكمالاً للمبادرة التي أطلقها الوزيران نقولا نحاس ومحمد فنيش في ١٨ نيسان الماضي، وبعد قيام خبراء البرنامج بدراسة تقييمية أولية للادارات العامة المتقدمة، تم اختيار الادارات المؤهلة للمشاركة في المبادرة، بناء على معايير علمية وضعها خبراء البرنامج".

واوضح ان "هذه الادارات الخمس التي اختيرت، هي الأكثر جهوزية للاستفادة من الدعم، لكن هنالك عدة ادارات أخرى راغبة وشبه جاهزة للمشاركة وتلقي الدعم.

اسكالونا
وقال ديبغو اسكالونا باسم رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي السفيرة أنجلينا أيزهورست: "يعمل الاتحاد الأوروبي ولبنان

معاً منذ نحو ١٠ أعوام في مجالات الجودة وتعزيز البنى التحتية للجودة وضمان الجودة والتحقق ومنح شهادات الجودة، لافتاً الى انه يتوقف دعم تطوير الاقتصاد اللبناني على عمل القطاعين العام والخاص جنباً إلى جنب. لذلك وبهدف تعزيز البنية التحتية للجودة في لبنان، نقوم من خلال برنامج الجودة الممول من الاتحاد الأوروبي بدعم نظام موثوق لإدارة الجودة في القطاع العام.

نحاس

ثم القى الوزير نحاس كلمة، قال فيها: بعد إتمام الدراسة التقييمية الأولية للمؤسسات المتقدمة من قبل خبراء برنامج الجودة، تم اختيار ٥ إدارات / مؤسسات عامة، مؤهلة للإشتراك في "مبادرة دعم الجودة في القطاع العام" بناء على معايير علمية موضوعية مسبقاً من قبل خبراء البرنامج. وهذه الإدارات العامة هي: المعهد الوطني للإدارة "ENA"، الجامعة اللبنانية، المديرية العامة للأمن العام، المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي - شرطة بيروت والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. منوهاً بنتائج الدراسة التقييمية التي أجريت والتي بينت أن هناك إدارات ومؤسسات عامة عدة قد قطعت شوطاً في تحديث وتطوير نظم عملها الداخلية، وأن بعض تلك الإدارات لا يقل شأنها وتنظيمها عن مثيلاتها في الدول المتقدمة. مما لا شك فيه أن الإدارة العامة في لبنان تعاني من واقع صعب ومعقد نتيجة تقادم التشريعات التي ترعى عملها ونتيجة عدم توافر الإمكانيات اللازمة في بعض الحالات".

فنيش

وقال الوزير محمد فنيش، ان اعتماد معايير الجودة في الإدارة العامة يهدف الى مساعدة القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، لأن القطاع العام يبقى الأداة الفعالة في توفير بيئة العمل المناسبة من خلال توفير التشريعات الملائمة، وتأمين إدارة فاعلة للمرافق العامة إما مباشرة وإما من خلال تنظيم عملها عبر هيئات متخصصة". وعلن انه "بالنسبة الى المعهد الوطني للإدارة، سبق لوزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية المساهمة في تأمين الدعم التقني له من تجهيزات كمبيوتر وبنية تحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات. ويتم حالياً التنسيق مع المعهد حول برنامج للتدريب عن بعد (e-learning) الذي سيتم إطلاقه خلال الأسابيع المقبلة.

نحاس وفنيش اعلانا عن 5 ادارات عامة سيدعما برنامج الجودة الممول من الاتحاد الاوروبي

الخدمة المقدمة للمواطن / الزبون والنفاذ الهيدر في الوقت والجهد ورفع مستوى الكفاءة والفعالية في الاداء وبالتالي زيادة الإنتاجية، وهذا الدعم سهّل الإدارات والمؤسسات المعنية للحصول على شهادة الأيزو 9001 ISO، وثانياً اشراك القطاع العام في جائزة الليبانية للإمتياز برعاية فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية من خلال وضع حوافز معينة لتلك الإدارات ومكافئتها على النجاح في رفع مستوى جودة خدماتها وتحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها. علماً ان جائزة الإمتياز للقطاع العام ستكون تحت اشراف مشترك وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ووزير الإقتصاد والتجارة وبادارة برنامج الجودة الذي اصبح لفريق عمله خبرة طويلة ومتميزة في هذا المجال.

فنيش

ولفت الوزير فنيش الى ان ادارة الجودة جزء لا يتجزأ من العديد من البرامج والمشاريع التي تقوم وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية بتنفيذها، والتي تضمنتها استراتيجيا تنمية وتطوير الإدارة العامة في لبنان، وما البرامج المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي، وإدارة الموارد البشرية، وإعادة هندسة الإجراءات الإدارية التي تعمل عليها، إلا أمثلة ونماذج صريحة لمبادرات تصب في اعتماد مفهوم إدارة الجودة، منها «أهمية الإدارات الخمس التي تم اختيارها للإستفادة من مبادرة دعم إدخال وتطبيق نظام إدارة الجودة في القطاع العام».

واعلن انه بالنسبة للمعهد الوطني للإدارة، سبق لوزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية المساعدة في تأمين الدعم التقني له من تجهيزات كمبيوتر وبنية تحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات. ويتم حالياً التنسيق مع المعهد حول برنامج للتدريب عن بعد (e-learning) الذي سيتم إنطلاقه خلال الأسابيع المقبلة. وللمعهد الوطني للإدارة أهمية كبيرة في رفع مستوى وقدرات الجهاز البشري في القطاع العام، كما ان لديه مسؤوليات كبيرة في إدخال مفاهيم الحداثة والتطوير إلى الإدارة اللبنانية.

التحتية للجودة وضمان الجودة والتحقق ومنح شهادات الجودة، ويهدف دعماً في هذا المجال بصورة رئيسية إلى تحسين المنتجات اللبنانية لجعلها أكثر قدرة على المنافسة، وثانياً زيادة الصادرات وتنويع الاقتصاد ودعم تنمية القطاع الخاص واستحداث الوظائف. وفي حال استمر تطور القطاعات المربحة وغير المربحة، فيجب ان يتطور القطاع العام كذلك. اضافة في الواقع يتوقف دعم تطوير الاقتصاد اللبناني على عمل القطاعين العام والخاص جنباً إلى جنب، لذلك ويهدف تعزيز البنية التحتية للجودة في لبنان. تقوم من خلال برنامج الجودة الممول من الاتحاد الأوروبي بدعم نظام مؤلق لإدارة الجودة في القطاع العام. وستولى تنفيذ هذه المبادرة، دعم الجودة في القطاع العام. الوحدة المعنية ببرنامج الجودة في وزارة الإقتصاد والتجارة بالتعاون والتنسيق مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية. وهما شريكان رئيسيان للاتحاد الأوروبي في مجال التعاون التقني في لبنان.

نحاس

من جهته، اشار الوزير نحاس الى ان التدخلات السياسية لعبت دوراً سلبياً في منح استكمال الإصلاحات الإدارية التي طرحتها وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية من ضمن خطة متكاملة. ولعل أبرز الشواهد على ذلك هو العدد الكبير من التواغر في الهيكلية الإدارية الذي ناهز نسبة الـ 70% واستبدالها بأنواع مختلفة من التوظيف عبر التعاقد والمياومة. وهنا أترك لزميلي معالي الوزير الأستاذ محمد فنيش الغوص في هذا الموضوع وسير الموارد، خصوصا ان وزارته قد قامت بجهود كبيرة في هذا المجال ووضعت استراتيجيا لتنمية وتطوير الإدارة العامة في لبنان.

وإذ، انطلاقاً من رؤيتنا لهذا الواقع، لا سيما لواقع موظفي القطاع العام تحت ضغوط المهام المناطة بهم والإجراءات واليات العمل المتقادمة في معظم الإدارات، في الوقت الذي يقتضون فيه الى توفر الوسائل والتجهيزات والتدريب اللازم لتقديم عملهم بفعالية وكفاءة. ارتأينا زميلي الوزير فنيش وأنا القيام بمبادرة مشتركة لدعم وتحفيز ادارات ومؤسسات القطاع العام من خلال برنامج الجودة المدعوم من الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال اولاً تقديم الدعم الفني والاستشاري والتدريبى للإدارات والمؤسسات العامة لإدخال وتطبيق نظام ادارة الجودة تدريجيا في عملها، بهدف رفع مستوى

اعلن وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس والتنمية الادارية محمد فنيش، أسماء خمس ادارات عامة تم اختيارها للحصول على دعم برنامج الجودة الممول من الاتحاد الأوروبي، وهي: المعهد الوطني للإدارة، الجامعة اللبنانية العامة للأمن العام، المديرية العامة لقوى الامن الداخلي - شرطة بيروت والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وتم الاعلان في مؤتمر صحافي عقده الوزيران نحاس وفنيش، ظهر امس في وزارة التنمية الادارية، في حضور المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم، ورئيس الجامعة اللبنانية الدكتور عدنان السيد حسين، رئيس مجلس الخدمة المدنية بالانابة انطوان بدران، ممثل المديرية العامة لقوى الامن الداخلي قائد شرطة بيروت العميد ديب طيبي، المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي، القائم بأعمال بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان ديفو اسكالونا وعدد من المديرين العاملين في الإدارة الرسمية.

برو

استهل المؤتمر مدير برنامج الجودة في وزارة الإقتصاد الدكتور علي برو، لافتاً الى ان الإدارات العامة الخمس التي اختيرت هي الأكثر جاهزية من الدعم، لكن هناك ادارات اخرى رائدة وشبه جاهزة للمشاركة وتلقى الدعم، لكن خطة عملنا تضمنت دعم خمسة ادارات عامة فقط في هذه المرحلة. ونأمل ان نستمكن من توفير الدعم لحوالي 10 ادارات / مؤسسات عامة، على الأقل في المرحلة المقبلة. مشيراً الى ان هذه المبادرة هي جزء من اطار اوسع وأشمل، للدعم الذي يوفره الاتحاد الأوروبي للسنة التاسعة لبرنامج الجودة في وزارة الإقتصاد والتجارة، لتحديث وتطوير البنية التحتية للجودة في لبنان. بحيث تحاكي مثيلاتها في الدول المتقدمة، وتتمكن من إنتاج السلع ومقدمي الخدمات في لبنان، من التماسي مع المعايير الدولية المطلوبة.

ورأى ان اختيار هذه المؤسسات المشاركة ليس سوى بداية الطريق، أما الوصول الى الهدف النهائي في تطبيق نظام إدارة الجودة والحصول على شهادة الأيزو 9001 فيتطلب الكثير من الجهد والالتزام والتعاون مع خبراء البرنامج.

اسكالونا

والق ديفو اسكالونا كلمة باسم رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي السفيرة أنجلينا أبخورست، وقال فيها: «يعمل الاتحاد الأوروبي ولبنان معا منذ نحو عشرة أعوام في مجالات الجودة وتعزيز البنى

دعوة لحضور
اجتماع جمعية عمومية غير عادية لمساهمي
الإعتماد المصرفي ش.م.ل

شركة للتأمين - المعطل - له - فاء - مجلس - الادارة



الإعلان عن الإدارات الخمسة التي تمّ اختيارها للحصول على دعم "مباردة الجودة في القطاع العام"



عقد وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية الأستاذ محمد فنيش ووزير الإقتصاد والتجارة الأستاذ نقولا نحاس مؤتمراً صحفياً للإعلان عن الإدارات الخمسة التي تمّ اختيارها للحصول على دعم "مباردة الجودة في القطاع العام" من خلال برنامج الجودة في وزارة الإقتصاد الممّول من الاتحاد الأوروبي، وذلك لدعم إدخال وتطبيق نظام إدارة الجودة في الإدارات المؤهلة التي تم اختيارها من خلال تقديم الدعم الفني والاستشاري والتدريبي المتخصص للحصول على شهادة نظام إدارة الجودة ISO 9001:2008 – الأيزو.

حضر المؤتمر رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور عدنان السيد حسين، مدير عام الأمن العام اللواء عباس ابراهيم، قائد شرطة بيروت العميد ديب طيبلي، مدير عام مؤسسة الضمان الإجتماعي الدكتور محمد كركي، رئيس مجلس الخدمة المدنية بالإنيابة الأستاذ أنطوان جبران ومدير عام المعهد الوطني للإدارة الأستاذ جمال منجد وممثلين عن الإدارات التي تم إختيارها للإستفادة من هذا المشروع.

إفتتح المؤتمر الدكتور علي برو، مدير برنامج الجودة في وزارة الإقتصاد والتجارة، الذي اعتبر أن هذه المبادرة هي جزء

من إطار أوسع وأشمل للدعم الذي يوفره الإتحاد الأوروبي للسنة التاسعة لبرنامج الجودة في وزارة الإقتصاد

وفي إطار ذلك، تحدث ممثل الإتحاد الأوروبي الأستاذ ديبغو إسكالونا باتوريل وإعتبر أن "دعم الاتحاد الأوروبي للبنان في مجالات الجودة يهدف إلى تحسن المنتجات اللبنانية لجعلها أكثر قدرة على المنافسة وتالياً زيادة الصادرات وتنويع الاقتصاد، "ودعم تنمية القطاع العام واستحداث الوظائف

أما من جهته، لفت معالي الوزير نقولا نحاس إلى أن "هذا الأمر يأتي انطلاقاً من قناعة كاملة بأن تبني وتطبيق نظام إدارة الجودة للقطاع العام لا يقل أهمية عنه في القطاع الخاص"، وأعلن أن "مبادرة دعم الجودة في القطاع العام تتضمن تقديم الدعم الفني والاستشاري من قبل خبراء برنامج الجودة لخمس إدارات هي المعهد الوطني للإدارة، الجامعة اللبنانية، "المديرية العامة للأمن العام، شرطة بيروت، وصندوق الضمان الاجتماعي

أما معالي الوزير محمد فنيش فرأى أن "اعتماد معايير الجودة في القطاع العام من شأنه مساعدة القطاع الخاص، وزيادة قدرته التنافسية، لان القطاع العام يبقى الأداة الفعالة في توفير بيئة العمل المناسبة من خلال توفير التشريعات الملائمة وتأمين "إدارة فاعلة للمرافق العامة إما مباشرة وإما من خلال تنظيم عملها عبر هيئات متخصصة

وأشار إلى أن "إدارة الجودة جزء لا يتجزأ من العديد من البرامج والمشاريع التي تقوم وزارة التنمية الادارية بتنفيذها لتنمية "وتطوير الادارة العامة في لبنان

